الفصل الثالث

حقوق الإنسان

حقوق الإنسان

أهم ما تجب مراعاته فى وضع أى ميثاق لحقوق الإنسان الآن ، أن يكون هذا الميثاق على نطاق عالمى . ففى الماضى كانت هناك حضارات كثيرة لكن لم تكن توجد حضارة عالمية واحدة ، وكان يحدث أحيانًا أن يوجد مفهومان مختلفان لحقوق الإنسان يستطيعان العيش جنبًا إلى جنب، وبسبب صعوبة المواصلات ، كانا يستطيعان أحيانًا ألا يدرك كل منهما وجود الآخر ، أما الآن فلا يمكن تخيل وجود مثل هذه الحال ، إذ لا يكاد يحدث شىء فى أحد أركان العالم ، حتى تكون له آثار مباشرة على غيره من أجزاء العالم . لقد انقضت إلى الأبد أيام النظم المقفلة ذات الحضارات المتباينة ، وما يترتب على هذا من تباين فهما لحقوق الإنسان .

والاعتبار الثانى أنه لا يكفى وجود تشابه بين الأقطار ، بل لابد أيضًا من وجود تشابه فى داخل تلك الأقطار . . ففى الماضى كانت الحضارة والثقافة فى غالب الأحيان أمرًا لا يعنى إلا قطاعًا أو طبقة من سكان قطر من الأقطار ، وكانت هذه الطبقات وحدها هى التى تتمتع بالحقوق ، ولما كانت نظم الحضارة مقفلة إلى حد ما ، فإن الطبقات المحرومة فى داخل الأقطار استسلمت للمقادير ، وفى حالات كثيرة لم يكن أفرادها يدركون إمكان وجود أى نظام آخر يختلف عن ذلك النظام الذى ولدوا فى ظله ، وكان يحدث من غير شك تغييرات ثورية فى شؤون البشر من وقت إلى

آخر ، وغالبًا ما كانت هذه التغييرات تحدث حين تلتقى حضارتان مختلفتان ، أو وجهتا نظر عن العالم متباعدتان ، أما اليوم فالموقف يختلف عن هذا كل الاختلاف ، فإن التقصير المستمر فى المكان والزمان يهيىء وسائل الاتصال بين مختلف أقاليم العالم ، ويؤدى حتمًا عن طريق المقارنة بين الظروف السائدة فى مختلف المناطق إلى قيام حركة تستهدف أحداث الاستواء والتشابه بين أفراد القطر نفسه ، لهذا فميثاق حقوق الإنسان الآن يجب أن يعتمد على الاعتراف بالحقوق المتساوية لكل الأفراد فى داخل نطاق عالم واحد يسكنه الجميع .

ومن الضرورى توكيد هذه الحقيقة ، وذلك لوجود خطأ أساسى فى تصور الغرب لمعنى حقوق الإنسان . . فمهما تكن آراؤهم من الناحية النظرية ، فإنهم من الناحية العلمية لا يطبقونها إلا على الأوروبيين . وأحيانًا يقصرونها على بعض الأوروبيين دون كافتهم . والواقع أن المفهوم الغربى قد تقاصر إلى حد كبير عن الوصول نظريًا أو عمليًا إلى مستوى الديمقراطية التى ظهرت فى فجر الإنسان والتى نجحت فعلاً بالتغلب على التمييز القائم على الجنس واللون ، إلى درجة لم يشهد العالم شبيهًا لها لا فيما قبلها ولا فيما بعدها ، وعلينا أن نختبر المفاهيم الحالية لحقوق الإنسان على ضوء اتجاه العالم الحتمى نحو الوحدة والتشابه .

إن مشكلة القرن العشرين هى التوفيق بين المقتضيات المتعارضة للحرية والأمن ، وأى ميثاق جديد لحقوق الإنسان يجب أن يكفل لكل فرد ـ بصرف النظر عن عنصره أو عقيدته أو لونه أو جنسه ـ أقل ما يلزم لحياة كائن بشرى وهو :

(أ) الطعام والكساء اللازمان لبقاء الفرد فى حالة كاملة من الصحة

والإنتاجية .

(ب) الإسكان اللازم . . ليس فقط من حيث الحماية ضد الجو ، بل كذلك من حيث السماح للفرد بمكان يستجم فيه ويستمتع فيه بفراغه .

(جـ) التربية الضرورية لتنمية الملكات اللازمة ، وتمكين الفرد لأن يعمل كعضو عامل فى المجتمع .

(د) الخدمات الطبية والصحية اللازمة للوقاية من الأمراض وعلاجها، وكفالة المحافظة على صحة الفرد والمجتمع .

هذه هى الحقوق الأربعة الرئيسية التى تعتمد عليها كل الحقوق الأخرى . وليلاحظ أنها تنتمى إلى ناحية الأمن أكثر مما تنتمى إلى ناحية الحرية . وليس هذا الاعتراف اعترافًا بأن الحرية فى جوهرها مفهوم اجتماعى ، وليس لها من مغزى خارج المجتمع . ومن جهة أخرى فإن المجتمع نفسه يقوم على الحاجة إلى الأمن . ولهذا فإن مقتضيات الأمن يجب أن تكون لها الأسبقية على مقتضيات الحرية فيما يتعلق بالحد الأدنى للحاجات البشرية .

ولقد كان للنظم الجماعية الفضل فى تنمية تصورنا للحقوق الإنسانية، إلى درجة أنها جعلت الاعتراف بهذه الحقيقة أمرًا لا مفر منه ، ويبدو أن غلطتها أنها لم تضع حدًا لتقديم اعتبارات الأمن على اعتبارات الحرية بالنسبة للفرد . على أن هناك ما يشير ـ نظرًا وعملاً ـ إلى أنه بمجرد بلوغ الحد الأدنى الأساسى للأمن ، فإن البشر يولون أهمية متزايدة للحقوق والمطالب المرتبطة بمدلول الحرية ، وأن حرية العبادة قد تكون لغوًا لا معنى له عند الشخص قد عقد تفكيره بالخرافات السائدة فى

الوسط الذى يعيش فيه ، لكنه لا يكاد يبلغ شيئًا من الوعى العقلى حتى يزيد تقديره لحق الحرية الفكرية . وكذلك فإنه بمجرد الوفاء بالحاجات الأساسية من الطعام والملبس والمسكن ، فإن الفرد يكون على استعداد لأن يتجاوز عن التشبث بالاستزادة منها ، بل قد يقبل بعض الإقلال فيها من أجل الحصول على حقوق مثل حرية الكلام أو حرية الإجتماع .

وصفوة القول : أن الميثاق الحديث لحقوق الإنسان ، يجب أن يكفل لكل الأفراد فى كل المجتمعات والبلاد حدًا أدنى أساسيًا من المطالب البشرية ، فيما يتعلق بالطعام والملبس والمسكن والتعليم والخدمات الصحية . ولما كان ذلك لا يمكن تحقيقه بدون تخطيط ومراقبة ، فإن حقوق الفرد يجب أن توضع فى المحل الثانى بالنسبة لحقوق المجتمع إلى الحد الضرورى لكفالة مصالح المجتمع . ولكن بمجرد كفالة الحد الأدنى الأساسى ، فإن الفرد يجب أن تكون له الحرية فى أن يعمل دائبًا للحصول على المزيد من الحقوق بدون ضغط أو تدخل من الدولة أو المجتمع وجوهر المشكلة مع ذلك هو تقرير :

(أ) ما هو هذا الحد الأدنى ؟

(ب) درجة السيطرة والتدخل الحكومى الذى يلزم لكفالة هذه المستويات الأساسية .

وفى كلتا هاتين النقطتين ، يوجد مجال واسع لاختلاف الآراء . ولا فائدة من نصوص حقوق الإنسان مهما تكن براعتها ، ما لم تستطع التغلب على هذا الاختلاف ، أو إيجاد طريق لتسويته بدون صراع أو التجاء إلى العنف . ومن هنا تأتى الأهمية الحاسمة للديمقراطية السياسية أن المجتمع فى مجموعه يجب أن يقرر أمرين :

* ما هو الحد الأدنى للاحتياجات البشرية ؟

وما هو قدر الرقابة والسلطة الحكومية اللازمتين لتحقيق هذا الحد الأدنى ؟

وصحيح أن الديمقراطية السياسية تفقد كثيرًا من أهميتها بدون الحرية الاقتصادية والاجتماعية ، غير أنه يوجد حتى فى هذه الحالات بقية من حرية ، كما يوجد الأمل فى توسيع نطاقها . وبدون الحرية السياسية لا يمكن قيام ديمقراطية اجتماعية واقتصادية ، لهذا كانت الديمقراطية السياسية هى الأساس الوحيد الذى يمكن أن يقام عليه بناء حقوق الإنسان الكاملة .

وكذلك الشأن فيما يتصل بالعلاقة بين أمة من الأمم وبين العالم ككل فعندئذ يكون على العالم أن يقرر مضمون الاحتياجات الأساسية الأربعة والوسائل اللازمة لتحقيقها . وفى كل الأمور الأخرى ـ ومع الخضوع للسلطة العليا للعالم كوحدة تصون الحقوق الأساسية ـ فإن كل أمة أو شعب ينبغى أن تتاح له حرية اتباع السياسة التى ترغبها لتحقيق القيم التى تقدرها أعظم تقدير .

ويتضمن هذا فكرة إنشاء سلطة عالمية ـ مقامة بطريقة ديمقراطية على أساس إرادة كل المجموعات والأفراد فى العالم ـ لكى تكفل صيانة حقوق الإنسان الأساسية . ودروس التاريخ أيضًا تشير إلى الاتجاه نفسه . والحق ذاته ـ كما قلنا سلفًا ـ مفهوم اجتماعى ، يتطلب إقامة سلطة يتمتع الأفراد داخل نطاقها بالحق . والعلم لايتوقف عن تقصير المسافات ، وتوفير سبل المواصلات ، والاتصال بين شتى الشعوب . وهذا يحطم حدود السلطات المنفصلة ، والمفاهيم المنفصلة لحقوق الإنسان . ويستتبع

وجود ميثاق عالمى لحقوق الإنسان ، إنشاء سلطة عالمية من نوع ما .

ولسوء الحظ لا يبدو على الأفق القريب أمل فى إقامة مثل هذه السلطة العالمية . غير أن مقتضيات توحيد الحقوق لا تستطيع الانتظار ، لأنه فى داخل النظام الواحد لا يوجد مجال لاختلاف المستويات والمعايير ، الذى يمكن عمله هو تحديد الاحتياجات البشرية الأربعة التى تمثل الحد الأدنى وذلك فيما يتعلق بالحقوق الأربعة الأساسية المذكورة آنفا ، ومحاولة الحصول على موافقة جميع الدول لقبولها وفرضها ، كذلك يجب أن يوجد اتفاق مماثل يحدد مدى التدخل فى الحرية الفردية الذى يسمح به فى سبيل تحقيق هذه الغايات ، وهكذا فإن الحق فى الطعام والملبس يتضمن الالتزام بالعمل ، لكن يجب بداهة أن توضع حدود لساعات العمل ، أو لطبقة الناس المطالبين بأداء هذا العمل أو ذاك ، لهذا فإن الميثاق العالمى يجب أن يقتصر على تحديد معنى حقوق الإنسان الأربعة الأساسية والمدى المسموح به لتدخل الدولة كفالة لهذه الحقوق .

●● ●● ●●